

النهج العاشر

في القياسات المغالطية^(١)

الفصل الأول

(١) إن الغلط قد - وفي نسخة بدون كلمة « قد » - يقع إما لسبب في القياس - وفي نسخة « إما لسبب القياس » - وهو أن يكون المدعى قياساً ، ليس بقياس في صورته ، وهو أن لا يكون على سبيل - وفي نسخة « على سبيل صورة » - شكل منتج ، أو يكون قياساً في صورته ، ولكنه - وفي نسخة « لكنه » - ينتج غير المطلوب ؛ إذ قد وضع - وفي

(١) أقول : الغلط يقع لسبب يرجع :

إما إلى التأليف القياسي .

وإما إلى أجزائه التي هي المقدمات ، ثم الخلود .

والشيخ بدأ بالقسم الأول ، فقال : (إن الغلط قد يقع إما لسبب في القياس) وآخر

القسم الثاني إلى أن يتم الكلام في القسم الأول .

ثم الذي يرجع إلى التأليف ، فيكون لسبب يرجع :

إما إلى صورته - وفي نسخة « إما إلى صورة القياس » -

وإما إلى مادته .

وبدأ بالقسم الأول فقال : (وهو أن يكون المدعى قياساً ، ليس بقياس في صورته) .

ثم الذي يرجع إلى الصورة ، يكون .

إما بحسب نسبة بعض المقدمات إلى بعض .

أو بحسب نسبتها إلى النتيجة .

(١) في نسخة « المغالطية » .

نسخة « أو قد وضع » وفي أخرى « وقد وضع » - فيه ما ليس بعلة علة ، أو - وفي نسخة « وإنما » - لا يكون قياساً بحسب مادته . أى أنه بحيث إذا اعتبر الواجب في مادته ، اختل أمر صورته ، وإذا سلم ما فيه على النحو الذى قيل ، كان قياساً ، ولكنه غير واجب تسليمه .

فإذا روعى فيه تشابه أحوال الأوساط في المقدمتين ، وأحوال الطرفين فيهما مع النتيجة ، لم يجب تسليمه ، فلم يكن قياساً واجب القبول ، وإن كان قياساً في صورته .

وقد علمت - في نسخة « عرفت » - الفرق بينهما ، ووضع ما ليس بعلة علة ؛ من هذا القبيل ، والمصادرة على المطلوب الأول ، من هذا القبيل .

والذى يكون بحسب نسبة بعض المقدمات إلى بعض فهو أن لا يكون على شكل وضرب منتج ، وقد أشار إليه بقوله (وهو أن لا يكون على سبيل شكل منتج) .

والذى يكون بحسب نسبة المقدمات إلى النتيجة ؛ فلا يخلو :

إما أن يكون السبب هو أن المقدمات لم يلزم منها قول غيرها .

أو لزم ، ولكن اللازم ليس هو المطلوب .

والأول : هو المصادرة على المطلوب ، ولم يذكره الشيخ ههنا ؛ لأنه يحتاج إلى شرح فأخره ، إلى أن يفرغ من القسمة ، ويشغل بشرحه .

والثانى : هو وضع ما ليس بعلة علة ؛ لأن وضع القياس الذى لا ينتج المطلوب لإنتاجه هو وضع ما ليس بعلة للمطلوب ، مكان علة ، وإليه أشار بقوله (أو يكون قياساً في صورته ، لكنه ينتج غير المطلوب ؛ إذ قد وضع فيه ما ليس بعلة علة) .

وأما الذى يرجع إلى مادة القياس ، مشتملاً على مقدمات لو وضعت بحيث تكون مسلمة على هيئة قياس ، خرجت على أن تكون مسلمة ، وإليه أشار بقوله : (أو لا يكون قياساً بحسب مادته إلى قوله : وإن كان قياساً في صورته) .

وذلك إذا كان حدان من حدود القياس هما اسمان للمعنى واحد ، فالواجب - وفي نسخة « والواجب » - أن تكون مختلفة المعنى - وفي نسخة « مختلفتى المعانى » - فإذا روعى فى - وفي نسخة « من » - القياس صورته ، ثم ما أشرنا إليه من أحوال مادته ، لم يقع خطأ من قبل الجهل

ومثاله أن يقال :

كل إنسان ناطق ، من حيث هو ناطق .

ولا شئ من الناطق ، من حيث هو الناطق ، بحيوان .

وذلك لأن القياس إنما ينعقد بحسب الصورة من هذه الحدود :

إما مع إثبات القيد الذى هو قولنا : من حيث هو ناطق ، فى المقدمتين جميعاً ،

أو مع حذفه منهما جميعاً .

لكن إثباته فيهما يقتضى كذب الصغرى .

وحذفه منهما يقتضى كذب الكبرى .

وإن حذف عن الصغرى ، وأثبت فى الكبرى ، ليكونا صادقين اختلفت صورة القياس ،

فلم يكن الأوسط مشتركاً .

فالقياص المنعقد منهما بحسب الصورة ، لا يكون قياصاً واجب القبول بحسب المادة ،

ولهذا كان السبب فى هذا القسم من جهة المادة ، قوله :

(وقد عرفت الفرق بينهما) أى بين هذين القياصين المذكورين .

قوله (ووضع ما ليس بعلة من هذا القبيل ، والمصادرة على المطلوب من هذا

القبيل) أى مما يقع الغلط فيه من جهة التأليف . لا من جهة المادة .

ثم أخذ فى بيان المصادرة على المطلوب الأول بقوله (وذلك إذا كان الحدان من حدود

القياس . . . إلى قوله : فالواجب أن يكون مختلفى المعانى) .

فالمصادرة على المطلوب إنما تشتمل على حدين مترادفين كما مر ، ويلزم منه أن

تكون :

إحدى المقدمتين : خالية عن الوضع والحمل ، وهى التى يتحد حدها .

والثانية : هى النتيجة بعينها : فىكون التأليف عن مقدمة واحدة بالحقيقة ، ويكون

بالتأليف ، - وفي نسخة « التكليف » - ومن وضع ما ليس بعلة علة ،
ومن المصادرة على المطلوب الأول .

أحد حدى النتيجة هو الأوسط .

مثاله : كل إنسان بشر .

وكل بشر ناطق .

فكل إنسان ناطق .

وما يقع في قياس واحد هكذا ، يكون ظاهراً غير ملتبس .

والخفى منها هو الذى يقع في أقيسة مركبة تقتضى تباعد النتيجة والمقدمة المتحدة بها .

والفاضل الشارح : ذهب إلى أن وضع ما ليس بعلة علة ، والمصادرة على المطلوب

الأول ، من الأغلاط التى تتعلق بالمادة .

وليس كذلك ؛ فإن الخلل فيما ليس لأههما يشتملان على حكم غير مسلم ، بل لأن

القياس المشتمل عليها يتألف مع النتيجة .

إما من حدود أكثر مما يجب ، وهو وضع ما ليس بعلة علة .

أو من حدود أقل مما يجب ، وهو المصادرة على المطلوب .

فإن الخلل فيما راجع إلى الصورة ، دون المادة ؛ ولذلك جعلنا من مباحث كتاب

(القياس) .

فهذه هى أسباب الأغلاط المتعلقة بالتأليف القياسى ، وقد ظهر أنها أربعة :

اثنان منها متعلقان بنفس القياس ، وهما اختلال الصورة والمادة ، ويشتركان في أن

الخلل فيما سوء التأليف .

واثنان متعلقان بحال القياس والنتيجة معاً ، وهما وضع ما ليس بعلة علة ، والمصادرة

على المطلوب .

فإذن جميع ما يتعلق بالتأليف القياسى ثلاثة أشياء ، وإلى ذلك أشار الشيخ بقوله :

(فإذا روى صورته ، ثم ما أشرنا إليه من أحوال مادته ، لم يقع خطأ من قبل الجهل

بالتأليف ، ومن وضع ما ليس بعلة علة ومن المصادرة على المطلوب الأول) .

قوله :

(٢) هذا ، وأما إن كان - وفي نسخة « وإما أن لا يكون » -
الغلط في كون القياس قياساً واجب القبول لكن بسبب - وفي نسخة
« القول ولكن لسبب » - في المقدمات مقدمة مقدمة - وفي نسخة
« مقدمة » بدون تكرار - فإنه قد - وفي نسخة بدون كلمة « قد » - يقع
للغلط بسبب اشتراك في مفهوم الألفاظ على بساطتها ، أو على تركيبها ،
على ما قد علمت .

ومن جملتها مثل ما قد - وفي نسخة بدون كلمة « قد » - يقع بسبب
الانتقال من لفظ الجميع ، إلى لفظ كل واحد ، وبالعكس فيجعل
ما يكون لكل واحد ، كائناً لكل ، وما يكون - وفي نسخة « وما يجعل » -
لكل كائناً لكل واحد .

(٢) أقول لما فرغ عن بيان القسم الأول ، وهو أن يكون سبب الغلط راجعاً إلى
التأليف ، ختمه بقوله : (هذا) أى هذا قسم .

وبدأ بالقسم الثاني بقوله (وإما أن لا يكون الغلط) فلفظة (أما) هذه أخت التي في
أول الفصل في قوله (الغلط قد يقع إما لسبب في القياس) .
وهذا القسم هو أن يكون الغلط لسبب في المقدمات أفراداً ، أو في أجزائها التي هي
الحدود ، وينقسم :

إلى ما يكون السبب لفظياً .

وإلى ما يكون معنوياً .

وبدأ بالقسم الأول ، وهو - على ما ذكرناه - ينحصر في ستة أقسام ؛ لأن الغلط :

إما أن يكون لاشتراك في جوهر اللفظ المفرد .

أو في هيئة في نفسه .

أو في هيئته اللاحقة به من خارج .

أو في التركيب المتحمل لمعنيين .

أو في وجود التركيب وعلمه ، فيظن أن المركب غير المركب ، أو غير المركب

مركباً . فأشار إلى القسم الأول والرابع ، وهو الاشتراك في اللفظ المفرد والمركب . بقوله :

ولا شك في أن بين الكل ، وبين كل واحد من الأجزاء فرقاً ،
وربما كان الانتقال على سبيل تفريق اللفظ بأن يكون إذا اجتمع صادقاً ،
فيظن أنه إذا - وفي نسخة « أنه كيف » - فرق كان صادقاً ، مثل من
- وفي نسخة « ما » - يظن أنه - وفي نسخة يظن « من أن » - إذا صح
أن تقول :

كان امرؤ القيس شاعراً مفرداً - وفي نسخة بدون كلمة « مفرداً » -
صح .

(فإنه يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهوم الألفاظ على بساطتها وعلى تركيبها ، على
ما علمت) أى في (النهج السادس) .
وأورد لذلك مثلاً ، وهو :

انتقال الذهن من أحد معنيتي لفظ (كل) حالتي الإطلاق على الجميع ، وكل
واحد ، إلى الآخر ، وهو قوله : (ومن جعلها ما يقع بسبب الانتقال . . . إلى
قوله : ولا شك في أن بين الكل ، وبين كل واحد من الأجزاء فرقاً) .

وهذا المثال هو الاشتراك في اللفظ المفرد ، وإنما خصه بالإيراد ؛ لأنه موضع يلتبس
على بعض أهل النظر ، وسنحتاج إليه في (النمط الخامس) .

والفرق : أن الكل يشمل الآحاد معاً ، وكل واحد بأخذ الواحد
فالواحد ، على سبيل البديل ، بشرطين :

أحدهما : أن يكون مع المأخوذ غيره .

والثاني : أن لا يبقى واحد غير مأخوذ .

وأشار بقوله : (وربما كان الانتقال على سبيل تفريق اللفظ ، بأن يكون إذا اجتمع
صادقاً ، فيظن أنه إذا فرق - وفي بعض النسخ « كيف فرق » - كان صادقاً . . .
إلى قوله وإنما : فرد) .

إلى القسم الخامس .

وأورد مثالين :

أحدهما : أنا إذا قلنا : إن امرأ القيس كان شاعراً ، وصح ، فيظن أنه يصح قولنا :

إن امرأ القيس كان مفرداً ، وإن امرأ القيس الميت شاعر مفرد .
 فيحكم بأن الميت شاعر .
 وأيضاً أنه إذا صح أن الخمسة زوج وفرد ، اجتماعاً - وفي نسخة بدون كلمة « اجتماعاً » - صح - وفي نسخة « يصح » - أنها زوج ، وأنها فرد .

امرؤ القيس كان ، وقولنا : امرؤ القيس شاعر .
 وذلك لأن المحمول في الأول ، هو قولنا: كان شاعراً على سبيل الاجتماع ، فيظن أنه يصح حمل كل واحد من لفظة (كان) و(شاعراً) عليه ، على سبيل الانفراد .
 وإنما يصح الأول ؛ لأن لفظة (كان) فيها ، ناقصة ، وهي جزء المحمول ، والمجموع قضية دالة على كونه في الزمان الماضي شاعراً .
 ولا يصح الثاني ؛ لأن أفراد لفظة (كان) يدل على أنها أخذت تامة ، وهي المحمول نفسه ، فكأنه يقول : حصل امرؤ القيس .
 ولا يصح الثالث ، لأن حذف لفظة (كان) يدل عليها على أنها أخذت رابطة ، لادلالة لها إلا على الارتباط المحض ، والمحمول هو الشاعر .
 وحينئذ الفرق بين قولنا : كان شاعراً ، وبين قولنا : هو شاعر . على هذا التقدير . ويلزم منه حمل الشاعر على امرئ القيس ، الذي ليس بموجود الآن ؛ لأن الميت لا يوجد أصلاً ، فضلاً عن أن يوجد شاعراً .
 والمثال الثاني ؛ أنا إذا قلنا : الخمسة زوج وفرد ، وصح ، فيظن أنه يصح قولنا :
 الخمسة زوج . الخمسة فرد .

على قياس أنا إذا قلنا : العسل حلو ، وأصفر ، وصح ، فيصح قولنا :
 العسل حلو . العسل أصفر .

وأشار بقوله (وربما كان الانتقال على العكس من هذا القسم الثالث) ويمثل بأن يظن أنه إذا قلنا : إن امرأ القيس شاعر جيد ، وصح - على تقدير كونها وصفين متباينين - صح أيضاً على تقدير كونها معاً وصفاً واحداً .
 ثم قال (وهذا أيضاً لا يناسب ما يكون الغلط فيه بسبب المعنى من وجه) وذلك الوجه

وربما كان الانتقال على العكس من هذا ، وهو أنه إذا صح
أن أمراً القيس شاعر ، وأنه جيد .
يصح على الإطلاق وكيف شئت ، أنه شاعر جيد ، أى فى
الشاعرية .

وهذا أيضاً يناسب ما يكون الغلط فيه بسبب المعنى من وجه ،
ولكنه - وفى نسخة « ولكن » - بشركة من القول - وفى نسخة « من اللفظ »
بدلاً من « من القول » - فهذه مغالطات مناسبة للفظ .
(٣) وقد يقع الغلط بسبب المعنى الصرف ، مثل ما يقع بسبب
إيهام العكس .
وبسبب أخذ ما بالعرض ، مكان ما بالذات .

هو إغفال توابع الحمل الذى يجيء ذكره فى الأغلاط المعنوية ؛ فإن (الجيد المطلق)
إذا حمل بدل (الجيد فى الشاعرية) وقد أغفل ما يتبع المحمول ، وكان كحمل (الموجود
المطلق) بدل (الموجود بالقوة) فى المثال المذكور ، لكنه يكون ههنا بشركة اللفظ ؛
وذلك لأن الغلط إنما حدث من قولنا : هو شاعر جيد . وليس من شرط توابع الحمل أن
يحدث من تركيب لفظى مقدمة .

قوله : (وهذه مغالطات مناسبة للفظ) إشارة إلى الأقسام المذكورة إلا أنه لم يذكر
من الستة إلا أربعة ، وسنشير إلى (الثانى) و (الثالث) الباقين منها .
قوله :

(٣) أقول : يريد به القسم الثانى من الأغلاط المتعلقة بأفراد المقدمات ، وهو
الذى يكون السبب معنوياً .

فقوله (وقد يقع الغلط بسبب المعنى) عطف على قوله (فإنه يقع الغلط بسبب اشتراك
فى مفهوم الألفاظ) .

واعلم أن الأغلاط المعنوية لا يتصور أن تقع فى الحدود ، التى هى المفردات - كما
مر فى صدر الكتاب - فإذاً هى إنما تقع فى التأليف .
والتأليف يكون :

وبأخذ اللاحق للشيء - وفي نسخة « لاحق الشيء » - مكان الشيء .

وبأخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل .

وبإغفال - وفي نسخة « وبسبب إغفال » - توابع الحمل المذكور

إما في القضايا أنفسها .

أو يكون بين القضايا .

والذى بين القضايا فهو :

إما قياسي .

وإما غير قياسي .

والواقعة في التأليف القياسي ، قد مر ذكرها .

أما التي تقع في القضايا أنفسها ، وهي المتعلقة بالمقدمات ، فهي التي يريد أن يذكر

ههنا ، وهي ثلاثة لا غير ؛ لأن التأليف يقع :

إما بين جزأين يستحق أحدهما لأن يحكم عليه ، والآخر لأن يحكم به .

وإما بين جزأين لا يستحقان لذلك .

والغلط في الأول لا يتصور إلا أن يكون الترتيب غير صحيح ؛ بأن جعل المحكوم

عليه محكوماً به ، والمحكوم به محكوماً عليه ، والسبب في ذلك إيهام العكس .

وأما الثاني فلا يخلو :

إما أن يكون المأخوذ فيها بدل ما يستحق لأن يكون جزءاً من القضية ، شيئاً من

معروضاته أو عوارضه .

أو لا يكون كذلك ، بل شيئاً مشابهاً له .

أو على وجه آخر غير الوجه الذي يجب .

والأول : هو أخذ ما بالعرض ، مكان ما بالذات ؛ وذلك لأن الحكم يتعلق بالذات

بما يستحق لأن يكون جزءاً من القضية ، وبالعرض لمعروضاته وعوارضه .

والثاني : هو سوء اعتبار الحمل ؛ فإن الحمل لا يكون فيها كما ينبغي مطلقاً .

وقد بقي من أسباب الغلط قسم واحد ، وهو الواقع بين قضايا لا يتألف منها قياس ،

– وفي نسخة « الجمل المذكورة » –
وقد عرفت ذلك .

(٤) فنجد أصناف – وفي نسخة « أسباب » – المغالطات منحصرة في اشتراك اللفظ مفرداً ، أو مركباً ، في جوهره ، أو – وفي نسخة « و » – في هيئته وتصريفه . وفي تفصيل المركب ، وتركيب المفصل ، ومن جهة المعنى في إيهام العكس . وأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات ، وأخذ اللاحق للشيء – وفي نسخة بدون عبارة « للشيء » – وإغفال توابع الحمل ، ووضع ما ليس بعلة علة ، والمصادرة على المطلوب الأول ، وتحريف القياس وهو الجهل بقياسيته .

وهو المسمى (جمع المسائل في مسألة واحدة) ولم يذكره الشيخ ؛ لأنه غير متعلق بالقياس .

ونعود إلى الشرح فنقول :

قد ذكر الشيخ في الغلط المعنوي الصرف ، خمسة أشياء :

إيهام العكس . وأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات ، وهما القسمان المذكوران من الثلاثة .

والثالث: أخذ اللاحق للشيء مكانه ، وهو من باب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات – كما مر في (النهج السادس) .

والرابع : أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل ، وعكسه يجرى مجراه .

والخامس : إغفال توابع الحمل ، وهي الأمور المتعلقة بالمحمول ، كما مر ، و(الرابطة) و(الجهة) و(السور) وغير ذلك مما يغير أحوال الحكم في القضية .

وهذان القسمان من جملة سوء اعتبار الحمل ؛ وإنما أوردته الشيخ هكذا ؛ لأنه في هذا المختصر لم يتعرض لبيان الحصر على ما في سائر كتبه .

قوله :

(٤) أقول : لما ذكر أسباب الغلط ، عاد إلى عدها ؛ ليسهل الضبط ، فأشار

أهنا إلى القسم الثاني من اللفظية التي لم يذكرها فيما مضى بقوله (أو هيئته وتصريفه) ولم يذكر في المعنوية قسماً مما ذكره فيما مر ، وهو أخذ ما بالقوة ، مكان ما بالفعل .

(٥) وإن شئت فأدخل اشتباه الإعراب ، والبناء ، واشتباه للشكل والإعجام في باب - وفي نسخة بدون كلمة « باب » - المغالطات اللفظية .
ومن التفت لفت المعنى ، وهجر ما يخيله اللفظ ثم راعى في
ألفاظ - وفي نسخة بدون كلمة « ألفاظ » - أجزاء القياس ، معانى
لا ألفاظا - وفي نسخة « ألفاظ » بدل « ألفاظا » - وراعاها بتوابعها ، ولم
يخل بها فيما يتكرر في المقدمتين ، أو يتكرر في المقدمتين والنتيجة ،
وراعى شكل القياس فيه - وفي نسخة بدون عبارة « فيه » - وعلم - وفي
نسخة « ثم علم » - أصناف القضايا التي عددناها ، ثم عرض ذلك على
نفسه عرض الحاسب ما يعقده على نفسه ، معاودا ومراجعا ، فغلط

وذلك أيضاً مما يدل على أنه لا يتعرض لبيان الحصر .

قوله :

(٥) أقول : التفت لفته ، أى نظر إليه ، يريد أن من عرف الأصول المذكورة
وحكمها ، أمين من الغلط ؛ فإن سبب الغلط بالإجمال ، هو إهمال بعض شرائط
الصحة . ووازن بين شرائط الصحة ، وأسباب الغلط ، بقول ملخص ، وهو أنه إذا لاحظ
المعنى ، وهجر ما يخيله اللفظ ، أى الألفاظ الذهنية ، وما ترسخ من أحوالها في
الخيال .

وبالجمل : إذا ترك اعتبار اللفظ ووجود المعنى خاليا عن الشوائب اللفظية ،
أمين من الأغلاط اللفظية .

وإذا راعى أجزاء القياس مفصلة بتوابعها ، أمين من الأغلاط المتعلقة بالمقدمات
وإذا لم يخل بتكرار الحدود في المقدمتين والنتيجة ، أمين من وضع ما ليس بعلة علة ،
ومن المصادرة على المطلوب .

وإذا راعى شرائط القياس أمين من الغلط المتعلق بصورته .

وإذا عرف أن المقدمات من أى الأصناف المذكورة في (النهج السادس) وراعى
شرائطها ، أمين من الغلط المتعلق بمادته .

فهو أهل لأن يهجر الحكمة وتعلمها ، فكل - وفي نسخة « وكل » -
ميسر لما خلق له .

أسأل الله تعالى العصمة والتوفيق ، والحمد لله ، وحسبنا الله ، ونعم
الوكيل ، - وفي نسخة بزيادة « وله الحمد وحده ، والصلاة على محمد
للنبي وآله الطاهرين - »

ثم إن من غلط بعد رعاية هذه الشروط ، وتكرار المعاودة إلى تفقد كل واحد منها ،
فهو ليس بمستعد لإدراك العلوم النظرية ، وتعلمها ، والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع
والمآب .

انتهى القول في المنطق بعون الله وتوفيقه .